ماستر قانون اداري السداسي الثاني
مادة الادارة المحلية
د.بكار فتحي

البرنامج:

المحور الاول: اللامركزية

المحور الثاني : ماهية الادارة المحلية

1- مفهوم الادارة المحلية

2- مقاصد و دوافع الادارة المحلية

3- مقوماتها

المحور الثالث : الجماعات الإقليمية

اولا : البلدية

1- المبادئ الأساسية

2- صلاحيات البلدية - هيئات البلدية وهيكلها

3- الإدارة البلدية والمصالح العمومية وأملاك البلدية و مسؤولية البلدية

4- مالية البلدية

ثانيا : الولاية

1- تنظيم الولاية

2- المجلس الشعبي الولائي

3- الوالي

4- تنظيم ادارة الولاية

5- مالية الولاية

المحاضرة الاولى

المحور الاول : اللامركزية الادارية

اللامركزية:

يقصد بها توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة ما بين الحكومة وهيئات محلية تباشر اختصاصات في النطاق المرسوم لها تحت إشراف ورقابة السلطة التنفيذية وتقوم اللامركزية الإدارية على فكرة مفادها توزيع وتفويت سلطات الوظيفة الإدارية في الدولة بين السلطة الإدارية المركزية وبين هيئات إدارية مستقلة مختصة على أساس إقليمي (جغرافي) أو على أساس فني (مصلحي) مع خضوعها لرقابة إدارية صائبة لأجل ضمان وحدة الدولة السياسية والدستورية الإدارية.

وتمثل الإدارة المحلية صورة من صور اللامركزية الادارية و نظام الجماعات المحلية، وهذه المنظمات تنتقل اليها بعض السلطات و صلاحيات الاجهزة الحكومية في المجال التنفيذي فحسب،فليس لهذه المنظمات صلاحيات التشريع،و تتمتع بقدر من الاستقلال التنظيمي و الاداري و المالي في مجال التنفيذ في حدود الاقليمية الخاصة،التي تمثل نطاق اختصاصها.

يمكن تعريف اللامركزية بأنها النظام الإداري الذي يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) وهيئات و وحدات إدارية أخرى إقليمية مستقل قانونها على الإدارة المركزية اذ توجد اللامركزية عندما يمنح القانون للهيئات المنتخبة سلطة القرار في كل الشؤون المحلية أو جزء منها على الأقل.

- أن اللامركزية تعني توزيع هذه الوظيفة وإختصاصاتها بين أجهزة الحكم المركزي .
وأشخاص معنوية عامة أخرى .

- توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة محلية أو مصلحة تباشر إختصاصاتها تحت إشراف الحكومة و رقابتها .

- ذلك النظام الذي يقوم ويستند على أساس توزيع سلطات الوظيفة الإدارية في الدولة بين الإدارة المركزيةوبين هيئات و وحدات إدارية أخرى مستقلة، ومتخصصة على أساس إقليمي جغرافي من ناحية وعلى أساس فني موضوعي-مصلحي -من ناحية أخرى مع وجود رقابة

وصائية إدارية على هذه الوحدات والهيئات اللامركزية، ولضمان نجاح عملية التنسيق بين رسم السياسات العامة، و الخطط الوطنية، وبين عملية تنفيذها وانجازه.

- أن اللامركزية الحقيقية تتمثل في أن يدار إقليم معين من قبل منتخبين، لذا يجب أن يترك أمر إدارة شؤون الوحدة المحلية إلى هيئة منتخبة من قبل نفس الوحدة، و لكن يجب أن يبقوا خاضعين لسلطة الدولة بمعنى أن لا يستقلوا في إدارة شؤونهم المحلية بصورة كلية و مطلقة بل يجب أن يبقى للسلطة المركزية حق الاشراف والرقابة .

أن مفهوم اللامركزية هو المفهوم المناقض لمفهوم المركزية بالنسبة لتفويض السلطة حيث يشير إلى انتفاع نطاق عملية تفويض السلطة وتعدد وتنوع مواقع ومستويات اتخاذ القرار .

ومن خلال التعريف نستنتج مجموعة من الأركان التي تستند عليها اللامركزية الإدارية:

- الاعتراف بوجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية.
- إنشاء أجهزة محلية منتخبة ومستقلة للإدارة لتولي مصالح المواطنين.
- خضوع تلك الأجهزة لدى قيامها بتلك المصالح لرقابة الإدارة المركزية.

صور النظام اللامركزي:

أ- اللامركزية الإقليمية: هي منح الوحدات الإدارية كالمحافظة والمدينة والقرية شخصية اعتبارية، ويعهد لموظفيها الإشراف على السكان والمرافق العمومية، أي توزيع السلطة بين الحكومة المركزية وبين الولايات كما انه يوجد هذا النظام في الدول المركبة وهي التي تطبق قوانينها الخاصة التي سنتها السلطة التشريعية.

ب- اللامركزية المرفقية: يتعلق هذا الأسلوب بكيفية أداء السلطة التنفيذية لوظيفتها الإدارية وذلك بتقسيم تلك الوظيفة بين السلطة المركزية في العاصمة وهيئات محلية تتبع السلطة التنفيذية و حيث أن الهيئات المحلية هنا تعتبر خاضعة في أداء وظيفتها الإدارية للسلطة التنفيذية من حيث الإشراف .

ثانيا: مزايا وعيوب اللامركزية:

المزايا :

- اللامركزية تؤكد النظام الديمقراطي بحيث يشرك الافراد في إدارة شؤونهم المحلية.
- اللامركزية تكفل حسن سير المرافق العامة من خلال الناخب المحلي .
- تخفيف العبئ عن الادارة المركزية.

- اللامركزية تحافظ على الخصائص المحلية كالتقاليد.
- أقر على مواجهة الازمات و الظروف المحلية
- اللامركزية ضرورة في العصر الحديث تطبيقا لمبدأ تقريب الإدارة من المواطن العيوب:

- نظام اللامركزية يمس بالوحدة الإدارية بالدولة لأنه قد يؤدي إلى تغليب المصالح المحلية على الوطنية باهتمام كل هيئة بمصالحها الإقليمية.
- الإسراف في النفقات والافتقار للخبرة .
- يترتب على تطبيق اللامركزية صعوبة الاتصال بين الإدارات المجاورة.
- يتطلب تطبيق اللامركزية توفر عدد كبير من المديرين المختصين
- يؤدي تطبيق اللامركزية إلى نشوب التناحر والنزاعات.

المحاضرة الثانية

1- مفاهيم

تحتل الإدارة المحلية مركزا هاما في نظام الحكم الداخلي لأي دولة . إنها جهاز من أجهزة الدولة و شكلا من أشكال الإدارة العامة، التي تسمح بتدخل الشعب في تسيير الشؤون العمومية من خلال أسلوب في التنظيم يضمن مشاركة المواطنين في تنظيم حياتهم بالإقليم. من بين تعريفات الإدارة المحلية :

- جزء من النظام العام للدولة منحها الحكومة المركزية شخصية معنوية، وجدت من أجل تلبية إحتياجات مجتمعها المحلي ممثلة بهيئة منتخبة، تعمل تحت رقابة و إشراف السلطة المركزية.
- مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية و يكون عرضة للمسؤولية السياسية أمام الناخبين سكان الوحدة المحلية و يعتبر مكملا لأجهزة الدولة.
- أسلوب إداري يقسم بمقتضاه إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي، تتمتع بشخصية اعتبارية وتنظم الشؤون المحلية وتدار من قبل السكان المحليين، يمثلها مجالس منتخبة من أبنائها لإدارة مصالحها تحت إشراف و رقابة الحكومة المركزية.

- أسلوب إداري يتم بمقتضاه تقسيم إقليم الدولة الى وحدات ذات مفهوم محلي تشرف على ادارة كل وحدة هيئة محلية تمثل الادارة العامة على ان تستقل هذه الهيئات بموارد مالية ذاتية و ترتبط بالحكومة المركزية بعلاقات يحددها القانون .
- يمكن تعريفها انها المجالس المحلية التي تمثل قاعدة اللامركزية الادارية يتمكن من خلالها المنتخبون على مستوى الولاية أو البلدية من المشاركة في صنع القرار مما يجسد فكرة الديمقراطية .

1-أهداف و دوافع الإدارة المحلية

- التخفيف على موظفي الإدارات المركزية و تقريب الادارة من المواطن.
- التخفيف من التعقيدات الادارية - البيروقراطية السلبية.
- تحقيق نوع من الاستقلالية بما يتناسب مع خصوصيات كل منطقة.
- تحقيق مشاركة المواطن في شؤونه المحلية.
- السعي الى التنمية المحلية بطريقة سريعة .
- محاولة تحقيق تمويل محلي للادارات المحلية بقصد تخفيف العبئ عن الخزينة العمومية و تحقيق العدالة التوزيعية.

2-مقوماتها

- الاعتراف بوجود مصالح محلية متميزة عن الطابع الوطني او المصالح الوطنية وهذه المصالح هي مجموع الاحتياجات و الخدمات و الشؤون التي تقوم بين افراد المجتمع المحلي لانهم الاقدر على معرفتها و تسييرها .مثلا السكن النقل النظافة النظام الثقافة الصحة الى غير ذلك و هي تختلف عن الحاجات ذات الطابع الوطني مثلا مرفق الدفاع او مرفق القضاء لان هذه المرافق تمس بكيان الدولة باعتبارها كتلة واحدة يستلزم تسييرها ان يكون موحدًا وعلى وتيرة واحدة.اما المحلية فتوحيد نمط تسييره بشكل لايساير الخصوصيات يضر بالمرفق .
- الاعتراف بالوجود المادي للهيئات المحلية.تقسيم اداري وتقسيم جغرافي او الاقليمي .
- ضرورة تمتع الوحدات الادارية بالشخصية المعنوية و الشخصية المعنوية هي مجموعة افراد او اموال انشأت لغرض معين مع ضرورة اعتراف السلطات بها و تبعا لذلك تصبح :

- تتمتع بالاهلية القانونية اي الاعتراف بحق اكتساب الحقوق و تحمل الواجبات مع حق التقاضي و التعاقد والتصرف.
- التمثيل القانوني بواسطة شخص طبيعي للتعبير عن ارادته .
- التمتع بذمة مالية مستقلة.
- التمتع بالموطن لتحديد الاختصاص القضائي مثلا.
- تسيير الهيئات المحلية من قبل مجالس منتخبة انظر قانون الانتخاب. أي قيام مجالس محلية منتخبة لإدارة المصالح المحلية و هذا بوجود هيئات محلية منتخبة تتوب عن السكان في تسيير شؤونهم الإقليمية.

محاضرات مادة الإدارة المحلية

السنة الأولى ماستر حقوق تخصص قانون اداري

المحاضرة الرابعة

صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي

1-صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلاً للبلدية:

- ✓ يمثل البلدية في جميع المراسم التشريفية و التظاهرات الرسمية .
- ✓ يمثل البلدية في كل اعمال الحياة المدنية و الادارية .
- ✓ يراس المجلس الشعبي البلدي -يستدعي و يعرض المسائل الخاضعة لاختصاصه و يعد مشروع جدول اعمال الدورات و يتراسها.
- ✓ يسهر على تنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي.
- ✓ ينفذ ميزانية البلدية و هو الامر بالصرف.
- ✓ وحسب المادة 81 من قانون البلدية بجميع التصرفات الخاصة بالمحافظة على الاملاك و الحقوق المكونة لممتلكات البلدية و ادارتها و يجب عليه بالخصوص :
 - التقاضي باسم البلدية و لحسابها.
 - ادارة مداخل البلدية و الامر بصرف نفقات و متابعة تطور مالية البلدية .
 - ابرام عقود اقتناء الاملاك و المعاملات و الصفقات و الايجارات و قبول الهبات والوصايا.
 - القيام بمناقصات اشغال البلدية و مراقبة حسن تنفيذها.
 - اتخاذ كل القرارات الموقفة للتقادم و الاسقاط.
 - ممارسة كل الحقوق على الاملاك العقارية و المنقولة التي تملكها البلدية بما في ذلك حق الشفعة.
 - اتخاذ تدابير متعلقة بشبكة طرق البلدية.
 - السهر على المحافظة على الارشيف.
 - اتخاذ المبادرات لتطوير مداخل البلدية.
- ✓ يسهر على وضع المصالح و المؤسسات العمومية البلدية و حسن سيرها . م 83

2- صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للدولة:

✓ يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي الدولة على مستوى البلدية و بهذه الصفة فهو يكلف على الخصوص بالسهر على احترام و تطبيق التشريع و التنظيم المعمول به.

✓ له صفة ضابط الحالة المدنية و بهذه الصفة يقوم بجميع العقود المتعلقة بالحالة المدنية طبقا للقانون تحت رقابة النائب العام المختص قانونا.

✓ يقوم تحت اشراف الوالي ب :

➤ تبليغ و تنفيذ القوانين و التنظيمات على اقليم البلدية .

➤ السهر على النظام و السكنية و النظافة العمومية.

➤ السهر على حسن تنفيذ التدابير الاحتياطية و الوقاية و التدخل في مجال الاسعاف .

✓ يتخذ كل الاحتياطات الضرورية و كل التدابير الوقائية لضمان سلامة و حماية الاشخاص و الممتلكات في الاماكن العمومية التي يمكن ان تحدث فيها اية كارثة او حادث . و في حالة الخطر الجسيم و الوشيك يامر بتنفيذ تدابير الامن التي تقتضيها الظروف و يعلم الوالي بها فورا.

✓ يامر بهدم الجدران و العمارات و البنايات الايلة للسقوط مع احترام القانون لاسيما المتعلق بحماية التراث الثقافي.

✓ يأمر بتفعيل المخطط البلدي لتنظيم الاسعافات طبقا للقانون في حالة حدوث كارثة طبيعية او تكنولوجية على اقليم البلدية.

✓ لرئيس المجلس الشعبي البلدي صفة ضابط الشرطة القضائية طبقا للمادة 92 من قانون البلدية .

✓ في اطار احترام حقوق و حريات المواطنين يكلف بما يلي :

➤ السهر على المحافظة على النظام العام و امن الاشخاص و الممتلكات .

➤ التأكد من الحفاظ على النظام العام في كل الاماكن العمومية التي يجري فيها تجمع الاشخاص و معاقبة كل مساس بالسكنية العمومية و كل الاعمال التي من شأنها الاخلال بها.

➤ تنظيم ضبطية الطرقات المتواجدة على اقليم البلدية .

- السهر على احترام المقاييس و التعليمات في مجال العقار و السكن و التعمير و حماية التراث الثقافي المعماري.
 - السهر على نظافة العمارات و ضمان سهولة السير في الشوارع و الساحات و الطرق العمومية .
 - السهر على احترام التنظيم في مجال الشغل المؤقت للاماكن التابعة للاملاك العمومية و المحافظة عليها .
 - اتخاذ الاحتياطات و التدابير الضرورية لمكافحة الامراض المتنتقلة او المعدية و الوقاية منها .
 - منع تشرد الحيوانات المؤذية و الضارة.
 - السهر على سلامة المواد الغذائية الاستهلاكية المعروضة للبيع.
 - السهر على احترام تعليمات النظافة المتعلقة بالمحيط و حماية البيئة.
 - ضمان ضبطية الجنائز و المقابر طبقا للعادات و حسب مختلف الشعائر الدينية.
 - ✓ يسلم رخص البناء و الهدم و التجزئة .
 - ✓ يلزم بالسهر على احترام التشريع و التنظيم المتعلقين بالعقار و السكن و التعمير و حماية التراث الثقافي المعماري على كامل اقليم البلدية.1
- و من جهة اخرى و في اطار قرارات رئيس المجلس الشعبي البلدي يتخذ هذا الاخير قرارات في اطار صلاحياته بقصد:**
- الامر باتخاذ تدابير محلية خاصة بالمسائل الموضوعة بموجب القوانين والتنظيمات تحت اشرافه و سلطته.
 - اعلان القوانين و التنظيمات الخاصة بالضبطية و تذكير المواطنين باحترامها .
 - تنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي عند الاقتضاء.
 - تفويض امضائه.

¹ قانون البلدية المادة 95

المحاضرة الخامسة

صلاحيات البلدية

يشكل المجلس الشعبي البلدي اطارا للتعبير عن الديمقراطية و يمثل قاعدة اللامركزية و مكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.

1- التهيئة و التنمية :

✓ يعد المجلس الشعبي البلدي برامج السنوية و متعددة السنوات الموافقة لمدة عهده و يصادق عليها و يسهر على تنفيذها تماشياً مع الصلاحيات المخولة له قانوناً و في اطار المخطط الوطني للتهيئة و التنمية المستدامة للاقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية.

✓ يشارك المجلس الشعبي البلدي في اجراءات اعداد تهيئة الاقليم و التنمية المستدامة و تنفيذها طبقاً للقانون.

✓ تخضع اقامة اي مشروع استثمار او تجهيز على اقليم البلدية او اي مشروع يندرج في اطار البرامج القطاعية للتنمية الى راي المجلس الشعبي البلدي ولاسيما في مجال حماية الاراضي الفلاحية و التأثير في البيئة.

✓ يسهر المجلس البلدي على حماية الاراضي الفلاحية و المساحات الخضراء و لاسيما عند اقامة مختلف المشاريع على اقليم البلدية.

✓ يبادر المجلس البلدي بكل عملية و يتخذ كل اجراء من شأنه التحفيز و بعث تنمية النشاطات الاقتصادية تماشياً مع طاقات البلدية ومخططها التتموي.

✓ يتخذ كافة التدابير التي من شأنها تشجيع الاستثمار و ترقيته.

✓ تساهم البلدية في حماية التربة و الموارد المائية و تسهر على الاستغلال الافضل لهما.

2- التعمير و الهياكل القاعدية و التجهيز :

✓ تتزود البلدية بكل ادوات التعمير المنصوص عليها قانوناً.

✓ يقتضي انشاء اي مشروع يحتمل الاضرار بالبيئة و الصحة العمومية على اقليم البلدية موافقة المجلس الشعبي البلدي .

✓ تتولى البلدية :

➤ التأكد من احترام تخصيصات الاراضي و قواعد استعمالها .

- السهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء ذات العلاقة ببرامج التجهيز و السكن.
- السهر على احترام الاحكام في مجال مكافحة السكنات الهشة غير القانونية.
- ✓ تسهر البلدية على المحافظة وحماية الاملاك العقارية الثقافية و الحماية و الحفاظ على الانسجام الهندسي للتجمعات السكنية.
- ✓ تسهر البلدية على الحفاظ على وعائها العقاري و منح الاولوية في تخصيصها لبرامج التجهيزات العمومية و الاستثمار الاقتصادي.
- ✓ تسهر على الحفاظ على الاملاك العقارية التابعة للاملاك العمومية للدولة.
- ✓ تبادر البلدية بالعمليات المرتبطة بتهيئة الهياكل و التجهيزات الخاصة بالشبكات التابعة لاختصاصها و كذا العمليات المتعلقة بتسييرها و صيانتها.
- ✓ امكانية القيام او المساهمة في تهيئة المساحات لاحتواء النشاطات الاقتصادية او التجارية او الخدماتية.
- ✓ توفر البلدية في مجال السكن الشروط التحفيزية للترقية العقارية كما تبادر او تساهم في ترقية برامج السكن.
- ✓ تشجع و تنظم بصفة خاصة كل جمعية سكان تهدف الى حماية وصيانة و ترميم المباني او الاحياء.
- ✓ تساهم البلدية الى جانب الدولة في التحضير و الاحتفال بالاعیاد الوطنية ولاسيما المخلة للثورة التحريرية و احداث ذكرى الاحداث التاريخية.

3- نشاطات البلدية في مجال التربية و الحماية الاجتماعية و الرياضة و الشباب و

الثقافة و التسلية و السياحة:

- ✓ تتخذ البلدية طبقا للقانون كافة الاجراءات قصد :
- انجاز مؤسسات التعليم الابتدائي و ضمان صيانتها.
- انجاز و تسيير المطاعم المدرسية و السهر على ضمان توفير وسائل النقل للتلاميذ و التأكد من ذلك.
- ✓ و يمكن للبلدية في حدود امكانياتها :

- اتخاذ التدابير الموجهة لترقية تفتح الطفولة الصغرى و الرياض وحدائق الاطفال و التعليم التحضيري و التعليم الثقافي و الفني .
- المساهمة في انجاز الهياكل القاعدية البلدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية و الشباب و الثقافة و التسلية.
- تقديم مساعدتها للهياكل و الاجهزة المكلفة بالشباب و الثقافة و الرياضة و التسلية .
- المساهمة في تطوير الهياكل الاساسية الجوارية الموجهة لنشاطات التسلية و نشر الفن و القراءة العمومية و التنشيط الثقافي و الحفاظ عليها و صيانتها .
- اتخاذ كل تدبير يؤمى الى توسيع قدراتها رالسياحية و تشجيع المتاعلمين المعنيين باستغلالها.
- تشجيع عمليات التمهين و استحداث مناصب الشغل.
- حصر الفئات الاجتماعية المحرومة او الهشة او المعوزة و تنظيم التكفل بها في اطار السياسات الوطنية العمومية.
- المساهمة في صيانة المساجد و المدارس القرآنية و ضمان المحافظة على الممتلكات الخاصة بالعبادة .
- تشجيع ترقية الحركة الجمعوية في ميادين الشباب و الثقافة و الرياضة و التسلية و النظافة و البصحة و مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة ولاسيما ذوي الاحتياجات الخاصة.

4- النظافة وحفظ الصحة و طرق البلدية :

- ✓ تسهر البلدية على احترام التشريع و التنظيم المتعلقين بحفظ الصحة و النظافة العمومية و لاسيما في مجالات :
- توزيع المياه الصالحة للشرب.
- صرف المياه المستعملة و معالجتها.
- جمع النفايات الصلبة و نقلها و معالجتها .
- مكافحة نواقل الامراض المتنقلة .
- الحفاظ على صحة الاغذية و الاماكن و المؤسسات المستقبلية للجمهور .
- صيانة طرق البلدية.

➤ اشارات المرور التابعة لشبكة طرقها.

المحاضرة السادسة

الإدارة البلدية و المصالح العمومية و مسؤولية البلدية

1-تنظيم ادارة البلدية :

للبلدية ادارة وضع تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي و ينشطها الامين العام للبلدية.

و يتحدد تنظيم ادارة البلدية طبقا للقانون وحسب اهمية الجماعة وحجم المهام المسندة اليها و لاسيما منها المتعلقة بما ياتي :

- الهيكل التنظيمي ومخطط تسيير المستخدمين.
- تنظيم مصلحة الحالة المدنية و سيرها وحماية كل العقود و السجلات الخاصة بها و الحفاظ عليها .
- احصاء المواطنين في اطار تسيير بطاقة الخدمة الوطنية.
- النشاط الاجتماعي.
- النشاط الثقافي و الرياضي
- تسيير الميزانية و المالية
- مسك سجل جرد الاملاك العقارية البلدية وسجل جرد الاملاك المنقولة.
- تسيير مستخدمي البلدية.
- تنظيم المصالح التقنية البلدية و تسييرها.
- ارشيف البلدية.
- الشؤون القانونية و المنازعات .المادة 126.

2-المصالح العمومية البلدية :

تضمن البلدية سير المصالح العمومية البلدية التي تهدف الى تلبية حاجات مواطنيها و ادارة املاكها و بذلك تنشئ مصالح عمومية تقنية ل :

- التزويد بالمياه الصالحة للشرب و صرف المياه المستعملة .
- النفايات المنزلية و الفضلات الاخرى.
- صيانة الطرقات و اشارات المرور .
- الانارة العمومية.
- الاسواق المغطاة و الاسواق و الموازين العمومية.

- الحضائر و مساحات التوقف.
- المحاشر.
- النقل الجماعي.
- المذابح البلدية.
- الخدمات الجنائزية و تهيئة المقابر و صيانتها بما فيسها مقابر الشهداء.
- الفضاءات الثقافية التابعة لاملاكها .
- فضاءات الرياضة و التسلية التابعة لاملاكها .
- المساحات الخضراء.

و طبعا يكيف عدد وحجم المصالح حسب الامكانيات ووسائل و احتياجات كل بلدية و يمكن تسيير هذه المصالح مباشرة في شكل استغلال مباشر او في شكل مؤسسة عمومية بلدية عن طريق الامتياز او التفويض.

3-مسؤولية البلدية:

- تعتبر البلدية مسؤولة عن الاخطاء التي يرتكبها رئيس المجلس الشعبي البلدي و منتخبوا البلدية و مستخدموها اثناء ممارسة مهامهم او بمناسبةها و تلزم البلدية برفع دعوى الرجوع امام الجهة القضائية المختصة ضد هؤلاء في حالة ارتكابهم خطأ شخصي .
- كل قرار صادر عن رئيس المجلس الشعبي البلدي لا ياخذ بعين الاعتبار اراء المصالح التقنية المؤهلة قانونا و يحدث ضررا في حق المواطن و البلدية و/ او الدولة تعرضه للعقوبات المنصوص عليها في القانون.
- البلدية ملزمة بحماية رئيس المجلس الشعبي البلدي و نواب الرئيس و المندوبين البلديين و المنتخبين و المستخدمين البلديين اثناء ممارسة مهامهم او بمناسبةها من التهديدات او الالهانات او القذف التي يمكن ان يتعرضوا لها.م 146 .
- في حالة وقوع كارثة طبيعية لا تتحمل البلدية اية مسؤولية اتجاه الدولة و المواطنين اذا اثبتت انما اتخذت الاحتياطات التي تقع على عاتقها و المنصوص عليها قانونا .

- تغطي البلدية مبالغ التعويضات الناجمة عن الحوادث الضارة التي تطرأ لرئيس المجلس الشعبي البلدي و نواب الرئيس و المندوبين البلديين و المنتخبين و المستخدمين البلديين اثناء ممارسة مهامهم او بمناسبةها .
- عندما يتعرض منتخب او عون بلدي الى ضرر مادي ناجم بصفة مباشرة عن ممارسة وظيفته او بمناسبةها تكون البلدية ملزمة بموجب مداولة مصادق عليها من قبل المجلس الشعبي البلدي بالتعويض المستحق على اساس تقييم عادل و منصف وتتحمل ميزانية البلدية التعويضات ذات الصلة ولها حق الرجوع ضد المتسببين في الحوادث.

المحاضرة السابعة

مالية البلدية

تعتبر البلدية مسؤولة عن تسيير مواردها المالية الخاصة بها و عن تعبئة مواردها .

• الإيرادات :

تتكون خاصة من :

- حصيلة الجباية.
- مداخيل ممتلكات البلدية
- مداخيل املاك البلدية
- الاعانات و المخصصات: و هنا تتلقى البلدية الاعانات ومخصصات التسيير بالنظر على وجه الخصوص عند:
 - عدم كفاية مداخيلها مقارنة بمهامها و صلاحياتها .
 - عدم كفاية التغطية المالية للنفقات الاجبارية،
 - التبعات المرتبطة بحالات القوة القاهرة و لاسيما الكوارث الطبيعية او النكبات.
 - اهداف المستوى المطلوب فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات المخولة لها قانونا .
 - نقص القيمة للايرادات الجبائية للبلدية في اطار تشجيع الاستثمار المنصوص عليه في قانون المالية .
- ناتج الهبات و الوصايا : و هنا يخضع قبول الهبات و الوصايا الاجنبية للموافقة المسبقة للوزير المكلف بالداخلية و يتم جردها و ادراجها في الميزانية.
- القروض : و هنا يمكن للبلدية اللجوء الى القرض لانجاز مشاريع منتجة للمداخيل.
- ناتج مقابل الخدمات الخاصة التي تؤديها البلدية.
- ناتج حق الامتياز للفضاءات العمومية بما فيها الفضاءات الاشهارية.
- الناتج المحصل مقابل الخدمات .

• تتكون إيرادات قسم التسيير مما يأتي :

- ناتج الموارد الجبائية المرخص بتحصيلها لفائدة البلديات بموجب القانون.
- المساهمات وناتج التسيير الممنوح من الدولة و الصندوق المشترك للجماعات المحلية و المؤسسات العمومية.
- رسوم وحقوق ومقابل الخدمات المرخص بها بالقانون.
- ناتج و مداخيل املاك البلدية.

يخصص لتغطية نفقات قسم التجهيز و الاستثمار ماياتي :

- الاقتطاع من إيرادات التسيير.
- ناتج استغلال لامتياز المرافق العمومية للبلدية.
- الفائض المحقق عن المصالح العمومية المسيرة في شكل مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري.
- ناتج المساهمات في راس المال.
- اعانات الدولة و الصندوق المشترك للجماعات المحلية و الولاية.
- ناتج التمليك.
- الهبات و الوصايا المقبولة.
- كل الايرادات المؤقتية او الظرفية .
- ناتج القروض.

• النفقات :

يحتوي قسم التسيير في النفقات على مايلي :

- اجور و اعباء مستخدمي البلدية.
- التعويضات و الاعباء المرتبطة بالمهام الانتخابية.
- المساهمات المقررة على الاملاك و مداخيل البلدية بموجب القانون.
- نفقات صيانة الاملاك المنقولة و العقارية
- نفقات صيانة طرق البلدية
- المساهمات البلدية و الاقساط المترتبة عليها.
- الاقتطاع من قسم التسيير لفائدة قسم التجهيز و الاستثمار.
- فوائد القروض

- اعباء التسيير المرتبطة باستغلال التجهيزات الجديدة.

- الاعباء السابقة

يحتوي قسم التجهيز و الاستثمار في باب النفقات خصوصا على مايلي :

- نفقات التجهيز العمومي

- نفقات المساهمة في راس المال بعنوان الاستثمار

- تسديد راسمال القروض

- نفقات اعادة تهيئة المنشآت البلدية .

• الميزانية :

ميزانية البلدية حسب نص المادة 176 من قانون البلدية هي جدول تقديرات الارادات و النفقات السنوية للبلدية و هي عقد ترخيص و ادارة يسمح بسير المصالح البلدية و تنفيذ برامجها للتجهيز و الاستثمار.

يتم اعداد الميزانية الاولى قبل بدء السنة المالية و يتم تعديل النفقات و الايرادات خلال السنة المالية حسب نتائج السنة المالية السابقة و عن طريق ميزانية اضافية.

تحتوي ميزانية البلدية على قسمين :

- قسم التسيير.

- قسم التجهيز و الاستثمار.

و ينقسم كل قسم الى ايرادات و نفقات متوازنة وجوبا .

أ- التصويت على الميزانية وضبطها :

يتولى الامين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي اعداد مشروع

الميزانية ثم يقدم رئيس المجلس مشروع الميزانية امام المجلس للمصادقة عليه.

يصوت المجلس على ميزانية البلدية وتضبط وفقا للقانون ، و يصوت على الميزانية

الاولية قبل 31 اكتوبر من السنة المالية التي تسبق سنة تنفيذها و يصوت على

الميزانية الاضافية قبل 15 يونيو من السنة المالية التي تنفذ فيها .

يتم التصويت على الاعتمادات باب باب و مادة مادة .

لا يمكن المصادقة على الميزانية اذا لم تكن متوازنة او اذا لم تنص على النفقات

الاجبارية .

- عندما يترتب على تنفيذ ميزانية البلدية عجز فانه يجب على المجلس اتخاذ جميع التدابير اللازمة لامتناعه وضمن توازن الميزانية الاضافية.

- يعد رئيس المجلس عند نهاية الفترة الاضافية للسنة المالية الحساب الاداري للبلدية و يعرضه على المجلس للمصادقة.

ب- المحاسبة البلدية :

تقدم حسابات السنة المالية السابقة طبقا لنص المادة 202 من قانون البلدية من رئيس المجلس الشعبي البلدي قبل التداول على الميزانية الاضافية للسنة الجارية.

- يعد رئيس المجلس الحوالات و يصدر سندات التحصيل .

- تعتبر منجزة عند نهاية السنة المالية :

*كل النفقات المامور بدفعها و المعترف بصحتها

*كل الايرادات التي كانت موضوع اصدار سندات التحصيل.

يمارس مهام امين خزينة البلدية محايب عمومي معين طبقا للتنظيم و يتولى امين

الخزينة تحصيل الايرادات و تصفية نفقات البلدية وهو مكلف وحده و تحت مسؤوليته

بمتابعة تحصيل مداخيل البلدية و كل المبالغ العائدة لها و صرف النفقات المامور بدفعها.

تتم مراقبة و تدقيق الحسابات الادارية للبلدية و تطهير الحسابات التسيير الخاصة بها

من طرف مجلس المحاسبة.

المحاضرة 08

الولاية

قراءة في قانون الولاية

تعتبر الولاية الجماعة الإقليمية للدولة و تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشارورية بين الجماعات الإقليمية والدولة. وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين.

➤ للولاية هيئتان هما:

-المجلس الشعبي الولائي،

-الوالي.

➤ للولاية اسم وإقليم ومقر رئيسي.

أولا : المجلس الشعبي الولائي

حسب نص المادة 12 للولاية مجلس منتخب عن طريق الاقتراع العام ويدعى المجلس الشعبي الولائي و هو هيئة المداولة في الولاية ، يعقد المجلس الشعبي الولائي، أربع (4) دورات عادية في السنة، مدة كل دورة منها خمسة عشر 15 يوما على الأكثر.

و لا تصح اجتماعات المجلس الشعبي الولائي إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه الممارسين.و إذا لم يجتمع المجلس الشعبي الولائي بعد الاستدعاء الأول لعدم اكتمال النصاب القانوني، فإن المداولات المتخذة بعد الاستدعاء الثاني بفارق خمسة (5) أيام كاملة على الأقل، تكون صحيحة مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين.و يحضر الوالي دورات المجلس الشعبي الولائي وفي حالة حصول مانع ينوب عنه ممثله.

للمجلس الشعبي الولائي مكتب يتكون من الأعضاء::

-رئيس المجلس الشعبي الولائي، رئيسا،

-نواب رئيس المجلس الشعبي الولائي، أعضاء،

-رؤساء اللجان الدائمة، أعضاء.

* يشكل المجلس الشعبي الولائي من بين أعضائه لجانا دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصه ولا سيما المتعلقة بما يأتي:

-التربية والتعليم العالي والتكوين المهني،

-الاقتصاد والمالية،

-الصحة والنظافة وحماية البيئة،

-الاتصال وتكنولوجيات الإعلام،

-تهيئة الإقليم والنقل،

-التعمير والسكن،

-الري والفلاحة والغابات والصيد البحري والسياحة،

-الشؤون الاجتماعية والثقافة والشؤون الدينية والوقف والرياضة والشباب،

-التنمية المحلية، التجهيز والاستثمار والتشغيل.

ويمكنه أيضا تشكيل لجان خاصة لدراسة كل المسائل الأخرى التي تهم الولاية.

و تشكل اللجان الدائمة أو الخاصة عن طريق مداولة يصادق عليها بالأغلبية المطلقة

لأعضاء المجلس الشعبي الولائي بناء على اقتراح من رئيسته أو الأغلبية المطلقة لأعضائه .

يتم حل المجلس الشعبي الولائي وتجديده بموجب مرسوم رئاسي بناء على تقرير الوزير

المكلف بالداخلية.

يتم حل المجلس الشعبي الولائي وتجديده الكلي:

-في حالة خرق أحكام دستورية،

-في حالة إلغاء انتخاب جميع أعضاء المجلس،

-في حالة استقالة جماعية لأعضاء المجلس الشعبي الولائي،

-عندما يكون الإبقاء على المجلس مصدرا لاختلالات خطيرة تم إثباتها أو من طبيعته

المساس بمصالح المواطنين وطمأنينتهم،

-عندما يصبح عدد المنتخبين أقل من الأغلبية المطلقة .

-في حالة اندماج بلديات أو ضمها أو تجزئتها،

-في حالة حدوث ظروف استثنائية تحول دون تصيب المجلس المنتخب.

نظام المداولات

يتداول المجلس الشعبي الولائي في الشؤون التي تدخل في مجال اختصاصاته.

باستثناء الحالات المنصوص عليها صراحة في هذا القانون، تتخذ المداولات بالأغلبية البسيطة لأعضاء المجلس الشعبي الولائي الحاضرين أو الممثلين عند التصويت. وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحاً.

*** تبطل بقوة القانون مداولات المجلس الشعبي الولائي:**

- المتخذة خرقاً للدستور وغير المطابقة للقوانين والتنظيمات،
- التي تمس برموز الدولة وشعاراتها،
- غير المحررة باللغة العربية،
- التي تتناول موضوعاً لا يدخل ضمن اختصاصاته،
- المتخذة خارج الاجتماعات القانونية للمجلس،
- المتخذة خارج مقر المجلس الشعبي الولائي.

المحاضرة 09

رئيس المجلس الشعبي الولائي

ينتخب المجلس الشعبي الولائي رئيسه من بين أعضائه للعهدة الانتخابية. و يتفرغ بصفة دائمة لممارسة عهده وهو ملزم بالإقامة على إقليم الولاية.

1-صلاحيات المجلس الشعبي الولائي

- ✓ يقدم المجلس الشعبي الولائي المساعدة للبلديات في إطار التكامل وانسجام الأعمال التي ينبغي القيام بها. ويمكنه المبادرة بكل الأعمال التي تهدف إلى إنجاز التجهيزات التي بحكم حجمها وأهميتها أو استعمالها، تتجاوز قدرات البلديات.
- ✓ يبادر حسب قدرات وطابع وخصوصيات كل ولاية، على عاتق الميزانية الخاصة بالولاية، بكل الأعمال التي من طبيعتها المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و كذا إنجاز المعالم التذكارية بالتعاون مع البلديات.
- ✓ تشجيع كل مبادرة ترمي إلى تفضيل التنمية المنسجمة والمتوازنة لإقليمها.
- ✓ يعالج الشؤون التي تدخل ضمن صلاحياته عن طريق المداولة.
- ✓ يمارس المجلس الشعبي الولائي اختصاصات في إطار الصلاحيات المخولة للولاية

بموجب القوانين والتنظيمات ويتداول في مجال:

- الصحة العمومية وحماية الطفولة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة،
- السياحة،
- الإعلام والاتصال،
- التربية والتعليم العالي والتكوين،
- الشباب والرياضة والتشغيل،
- السكن والتعمير وتهيئة إقليم الولاية،
- الفلاحة والري والغابات،
- التجارة والأسعار والنقل،
- الهياكل القاعدية والاقتصادية،
- التضامن ما بين البلديات لفائدة البلديات المحتاجة والتي يجب ترقيتها،
- التراث الثقافي المادي وغير المادي والتاريخي،
- حماية البيئة،

-التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

-ترقية المؤهلات النوعية المحلية.

✓ يساهم في إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية ويراقب تطبيقه طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها.

✓ يقدم الآراء التي تقتضيها القوانين والتنظيمات، ويمكنه أن يقدم الاقتراحات ويبيدي الملاحظات في كل ما يخص شؤون الولاية إلى الوزير المختص وذلك في أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما.

• التنمية الاقتصادية

✓ يعد المجلس الشعبي الولائي مخططا للتنمية على المدى المتوسط يبين الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية . ويعتمد هذا المخطط كإطار للترقية والعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية.

و في اطار هذا المخطط يقوم المجلس الشعبي الولائي بما يأتي:

- يحدد المناطق الصناعية التي سيتم إنشاؤها ويساهم في إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط في إطار البرامج الوطنية لإعادة التأهيل ويبيدي رأيه في ذلك،
-يسهل استفادة المتعاملين من العقار الاقتصادي،
-يسهل ويشجع تمويل الاستثمارات في الولاية،
-يساهم في إنعاش نشاطات المؤسسات العمومية المتواجدة بالولاية باتخاذ كل التدابير الضرورية.

✓ يطور المجلس الشعبي الولائي أعمال التعاون والتواصل بين المتعاملين الاقتصاديين ومؤسسات التكوين والبحث العلمي والإدارات المحلية من أجل ترقية الإبداع في القطاعات الاقتصادية .ويعمل على ترقية التشاور مع المتعاملين الاقتصاديين قصد ضمان محيط ملائم للاستثمار .

• الفلاحة والري

✓ يبادر المجلس الشعبي الولائي ويضع حيز التنفيذ كل عمل في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي.

- ✓ ويشجع أعمال الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية وبهذه الصفة يبادر بكل الأعمال لمحاربة مخاطر الفيضانات والجفاف.
- ✓ يتخذ كل الإجراءات الرامية إلى إنجاز أشغال تهيئة وتطهير وتنقية مجاري المياه في حدود إقليمه.
- ✓ يبادر بالاتصال مع المصالح المعنية، بكل الأعمال الموجهة إلى تنمية وحماية الأملاك الغابية في مجال التشجير وحماية التربة وإصلاحها.
- ✓ يساهم بالاتصال مع المصالح المعنية، في تطوير كل أعمال الوقاية ومكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية والنباتية.
- ✓ يعمل على تنمية الري المتوسط والصغير.
- ✓ يساعد تقنيا وماليا بلديات الولاية في مشاريع التزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير وإعادة استعمال المياه التي تتجاوز الإطار الإقليمي للبلديات المعنية.
- **الهيكل القاعدية الاقتصادية**
- ✓ يبادر بالأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة الطرق والمسالك الولائية وصيانتها والحفاظ عليها.
- ✓ يقوم بتصنيف وإعادة تصنيف الطرق والمسالك الولائية. المادة 89.²
- ✓ يبادر المجلس الشعبي الولائي بالاتصال مع المصالح المعنية، بالأعمال المتعلقة بترقية وتنمية هياكل استقبال الاستثمارات.
- ✓ يبادر بكل عمل يرمي إلى تشجيع التنمية الريفية و لا سيما في مجال الكهرباء وفك العزلة.

• **تجهيزات التربية والتكوين المهني**

- ✓ تتولى الولاية، في إطار المعايير الوطنية وتطبيقا للخريطة المدرسية والتكوينية، إنجاز مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي والمهني وتتكفل بصيانتها والمحافظة عليها وكذا تجديد تجهيزاتها المدرسية على حساب الميزانية غير الممركزة للدولة المسجلة في حسابها.

²القانون رقم 07-12 المتعلق بالولاية المادة 89.

• النشاط الاجتماعي والثقافي

- ✓ يشجع المجلس الشعبي الولائي أو يساهم في برامج ترقية التشغيل بالتشاور مع البلديات والمتعاملين الاقتصاديين ولا سيما تجاه الشباب أو المناطق المراد ترقيتها.
- ✓ يتولى في ظل احترام المعايير الوطنية في مجال الصحة العمومية، إنجاز تجهيزات الصحة التي تتجاوز إمكانيات البلديات. ويسهر على تطبيق تدابير الوقاية الصحية ويتخذ في هذا الإطار، كل التدابير لتشجيع إنشاء هياكل مكلّفة بمراقبة وحفظ الصحة في المؤسسات المستقبلية للجمهور وفي المواد الاستهلاكية.
- ✓ يساهم بالاتصال مع البلديات، في تنفيذ كل الأعمال المتعلقة بمخطط تنظيم الإسعافات والكوارث والآفات الطبيعية والوقاية من الأوبئة ومكافحتها.
- ✓ يساهم المجلس الشعبي الولائي بالتنسيق مع البلدية في كل نشاط اجتماعي يهدف

إلى ضمان:

- تنفيذ البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي،
- حماية الأم والطفل،
- مساعدة الطفولة،
- مساعدة المسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة،
- مساعدة الأشخاص في وضع صعب والمحتاجين،
- التكفل بالمشردين والمختلين عقليا.
- ✓ يساهم في إنشاء الهياكل القاعدية الثقافية والرياضية والترفيهية والخاصة بالشباب وحماية التراث التاريخي والحفاظ عليه، بالتشاور مع البلديات وكل الهيئات الأخرى المكلفة بترقية هذه النشاطات أو الجمعيات التي تنشط في هذا الميدان. ويقدم مساعدته ومساهمته في برامج النشاطات الرياضية والثقافية والخاصة بالشباب.
- ✓ يساهم في حماية التراث الثقافي و الفني والتاريخي والحفاظ عليه بمساهمة المصالح التقنية المؤهلة وبالتنسيق مع البلديات وكل هيئة وجمعية معنية. ويطور كل عمل يرمي إلى ترقية التراث الثقافي والفني والتاريخي بالاتصال مع المؤسسات والجمعيات المعنية ويقترح كل التدابير الضرورية لتثمينه والحفاظ عليه.
- ✓ يسهر على حماية القدرات السياحية للولاية وتثمينها ويشجع كل استثمار متعلق بذلك.
- ✓ يمكن المجلس الشعبي الولائي أن يساهم في إنجاز برامج السكن.

✓ يساهم في عمليات تجديد وإعادة تأهيل الحظيرة العقارية المبنية وكذا الحفاظ على الطابع المعماري.

✓ يساهم بالتنسيق مع البلديات والمصالح التقنية المعنية في برنامج القضاء على السكن الهش وغير الصحي ومحاربه.

المحاضرة 10

الوالي

1-سلطات الوالي بصفته ممثلا للولاية:

- يسهر الوالي على نشر مداورات المجلس الشعبي الولائي وتنفيذها.
- يقدم عند افتتاح كل دورة عادية تقريرا عن تنفيذ المداورات المتخذة خلال الدورات السابقة. كما يطلع المجلس الشعبي الولائي سنويا على نشاط القطاعات غير الممركزة بالولاية.
- يطلع الوالي رئيس المجلس الشعبي الولائي بانتظام، خلال الفترات الفاصلة بين الدورات، على مدى تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي .
- يمثل الوالي الولاية في جميع أعمال الحياة المدنية والإدارية.
- يؤدي باسم الولاية، طبقا لأحكام هذا القانون، كل أعمال إدارة الأملاك والحقوق التي تتكون منها ممتلكات الولاية.
- يمثل الوالي الولاية أمام القضاء.
- يعد مشروع الميزانية ويتولى تنفيذها بعد مصادقة المجلس الشعبي الولائي عليها. وهو الأمر بصرفها.
- يسهر على وضع المصالح الولائية ومؤسساتها العمومية وحسن سيرها ويتولى تنشيط ومراقبة نشاطاتها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- يقدم الوالي أمام المجلس الشعبي الولائي بيانا سنويا حول نشاطات الولاية يتبع بمناقشة.

2-سلطات الوالي بصفته ممثلا للدولة

- الوالي ممثل الدولة على مستوى الولاية وهو مفوض الحكومة.
- ينشط الوالي وينسق ويراقب نشاط المصالح غير الممركزة للدولة المكلفة بمختلف قطاعات النشاط في الولاية، غير أنه يستثنى:
 - العمل التربوي والتنظيم في مجال التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي،
 - وعاء الضرائب وتحصيلها،
 - الرقابة المالية،
 - إدارة الجمارك،

- مفتشية العمل،
- مفتشية الوظيفة العمومية،
- المصالح التي يتجاوز نشاطها بالنظر إلى طبيعته أو خصوصيته إقليم الولاية.
- يسهر الوالي أثناء ممارسة مهامه وفي حدود اختصاصاته على حماية حقوق المواطنين وحررياتهم.
- يسهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات وعلى احترام رموز الدولة وشعاراتها على إقليم الولاية.
- الوالي مسؤول على المحافظة على النظام والأمن والسلامة والسكينة العمومية.
- تتسيق نشاطات مصالح الأمن المتواجدة على إقليم الولاية. وبهذه الصفة يلزم رؤساء مصالح الأمن بإعلامه في المقام الأول بكل القضايا المتعلقة بالأمن العام والنظام العمومي على مستوى الولاية.
- يمكن الوالي، عندما تقتضي الظروف الاستثنائية ذلك، أن يطلب تدخل قوات الشرطة والدرك الوطني المتواجدة على إقليم الولاية، عن طريق التسخير.
- الوالي مسؤول حسب الشروط التي تحددها القوانين والتنظيمات على وضع تدابير الدفاع والحماية التي لا تكتسي طابعا عسكريا وتنفيذها.
- توضع تحت تصرف الوالي مصالح الأمن قصد تطبيق القرارات المتخذة في إطار بعض المهام .
- يسهر على إعداد مخططات تنظيم الإسعافات في الولاية وتحيينها وتنفيذها. ويمكنه في إطار هذه المخططات، أن يسخر الأشخاص والممتلكات طبقا للتشريع المعمول به.
- يسهر على حفظ أرشيف الدولة والولاية والبلديات.
- هو الأمر بصرف ميزانية الدولة للتجهيز المخصصة له بالنسبة لكل البرامج المقررة لصالح تنمية الولاية.

المحاضرة 11

تنظيم إدارة الولاية ومسؤولية الولاية و مصالحها العمومية

تتوفر الولاية على إدارة توضع تحت سلطة الوالي. وتكون مختلف المصالح غير الممركزة للدولة جزءا منها. ويتولى الوالي تنشيط وتنسيق ومراقبة ذلك. و تكيف إدارة الولاية حسب أهمية وحجم المهام المنوطة بها وكذا طبيعة كل ولاية وخصوصياتها. وتوظف الولاية على حساب الميزانية اللامركزية للولاية، المستخدمين الضروريين لسير مصالحها بما يناسب إمكانياتها وبناء على احتياجاتها.

• مسؤولية الولاية

- تتحمل الولاية مبالغ التعويضات الناجمة عن الأضرار التي تطرأ لرئيس المجلس الشعبي الولائي ونواب الرئيس ورؤساء اللجان والمنتخبين ونواب المندوبيات الولائية الناجمة مباشرة عن ممارسة عهدتهم أو بمناسبة مزاولة مهامهم.
- يتعين على الولاية حماية الأشخاص المذكورين سابقا، والدفاع عنهم من التهديدات أو الإهانات أو الافتراء أو التهجمات مهما تكن طبيعتها التي قد يتعرضون لها أثناء أداء مهامهم أو بمناسبةها. ويكون للولاية حق دعوى الرجوع ضد محدثي الأضرار.
- الولاية مسؤولة مدنيا عن الأخطاء التي يرتكبها رئيس المجلس الشعبي الولائي والمنتخبون. وتتولى الولاية ممارسة حق دعوى الرجوع أمام الجهة القضائية المختصة ضد هؤلاء في حالة خطأ شخصي من جانبهم.

• المصالح العمومية الولائية

- يمكن الولاية أن تنشئ قصد تلبية الحاجات الجماعية لمواطنيها بموجب مداولة المجلس الشعبي الولائي مصالح عمومية ولائية للتكفل على وجه الخصوص بما يأتي:

- الطرق والشبكات المختلفة،

-مساعدة ورعاية الطفولة والأشخاص المسنين أو الذين يعانون من إعاقة أو أمراض مزمنة،

- النقل العمومي،
- النظافة والصحة العمومية ومراقبة الجودة،
- المساحات الخضراء،
- الصناعات التقليدية والحرف.

المحاضرة 12

مالية الولاية

➤ تتكون موارد الميزانية و المالية للولاية بصفة خاصة مما يأتي:

- التخصيصات،
- ناتج الجباية والرسوم،
- الإعانات وناتج الهبات والوصايا،
- مداخيل ممتلكاتها،
- مداخيل أملاك الولاية،
- القروض،
- ناتج مقابل الخدمات الخاصة التي تؤديها الولاية،
- جزء من ناتج حق الامتياز للفضاءات العمومية بما فيما الفضاءات الإشهارية التابعة للأملاك الخاصة للدولة،
- الناتج المحصل مقابل مختلف الخدمات.

➤ الولاية مسؤولة عن تسيير مواردها المالية الخاصة .وهي مسؤولة أيضا عن تعبئة مواردها.

➤ يمكن الولاية في إطار تسيير أملاكها وسير المصالح العمومية المحلية أن تحدد بموجب مداولة المجلس الشعبي الولائي مساهمة مالية للمرتفقين تتناسب مع طبيعة الخدمات المقدمة ونوعيتها.

➤ تتلقى الولاية من الدولة إعانات ومخصصات تسيير بالنظر على الخصوص لما يأتي:

- عدم مساواة مداخيل الولايات،
- عدم كفاية مداخيلها مقارنة بمهامها وصلحياتها .
- عدم كفاية التغطية المالية للنفقات الإجبارية،
- التبعات الناجمة عن التكفل بحالات القوة القاهرة ولاسيما منها الكوارث الطبيعية أو الأضرار.

-الأهداف الرامية إلى تلبية الاحتياجات المخولة لها قانونا،

-نقص القيمة للإيرادات الجبائية الولائية ولا سيما في إطار التشجيع على الاستثمار المنصوص عليه في قانون المالية.

- تفيد بتخصيص خاص الاعتمادات المالية للتجهيز بعنوان مساهمة الدولة في ميزانية الولاية أو الصندوق المشترك للجماعات المحلية وكل الإعانات الأخرى.
- يمكن المجلس الشعبي الولائي اللجوء إلى القرض لإنجاز مشاريع منتجة للمداخيل.

• ميزانية الولاية

ميزانية الولاية هي جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية الخاصة بالولاية ، وكما هي عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير مصالح الولاية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار . و تشمل ميزانية الولاية على قسمين متوازنين في الإيرادات والنفقات وهما:

- قسم التسيير ،

- قسم التجهيز والاستثمار .

ينقسم كل قسم إلى إيرادات و نفقات متوازنة وجوبا .

• التصويت على الميزانية وضبطها

- يتولى الوالي إعداد مشروع ميزانية الولاية وعرضه على المجلس الشعبي الولائي الذي يصوت ويصادق عليه ويوافق عليه الوزير المكلف بالداخلية.
- يصوت المجلس الشعبي الولائي على مشروع ميزانية الولاية بالتوازن وجوبا.
- يصوت على مشروع ميزانية الولاية بابا بابا .
- تسجل السلطة المكلفة بضبط ميزانية الولاية تلقائيا النفقات الإجبارية التي لم يصوت عليها المجلس الشعبي الولائي وفقا للتنظيم المعمول به.
- يعد مشروع ميزانية أولية قبل بدء السنة المالية .وتتم موازنة النفقات والإيرادات خلال السنة المالية بناء على نتائج السنة المالية السابقة بواسطة ميزانية إضافية.
- تأخذ الاعتمادات المصوت عليها بصفة منفردة في حالة الضرورة وبصفة استثنائية اسم " الاعتمادات المفتوحة مسبقا" قبل التصويت على الميزانية الإضافية واسم " الترخيصات الخاصة " بعد التصويت على هذه الميزانية . وتكون هذه الاعتمادات محددة بشرط توفر موارد جديدة.

- يجب أن يصوت على مشروع الميزانية الأولية قبل 31 أكتوبر من السنة المالية التي تسبق سنة تنفيذها. ويجب أن يصوت على الميزانية الإضافية قبل 15 يونيو من السنة المالية التي تطبق فيها.
- عند غلق السنة المالية المعنية بتاريخ 31 مارس، يعد الوالي الحساب الإداري للولاية ويعرضه على المجلس الشعبي الولائي للمصادقة عليه.
- تتم المصادقة على الحساب الإداري وإعداد حساب التسيير وكذا التقارب الدوري للحسابات طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها.
- عندما يظهر تنفيذ ميزانية الولاية عجزا فإنه يجب على المجلس الشعبي الولائي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لامتناع هذا العجز وضمان التوازن الصارم للميزانية الإضافية للسنة المالية الموالية.
- يجوز للوالي نقل الاعتمادات داخل الباب الواحد. ويمكنه في حالة الاستعجال نقل الاعتمادات من باب إلى باب بالاتفاق مع مكتب المجلس الشعبي الولائي الذي يتولى إخطار المجلس بذلك خلال دورته القادمة.
- تودع ميزانية الولاية بمقر الولاية.
- تعد ميزانية الولاية للسنة المدنية وتمتد فترة تنفيذها:
 - إلى غاية 15 مارس من السنة الموالية بالنسبة لعمليات التصفية ودفع النفقات،
 - إلى غاية 31 مارس بالنسبة لعمليات تصفية وتحصيل الإيرادات ودفع النفقات.
- تعتبر منجزة عند نهاية السنة المالية:
 - كل النفقات المأمور بصرفها والمعترف بصحتها،
 - كل الإيرادات التي كانت موضوع إصدار سندات تحصيل.
- تتولى الخزينة العمومية، من أجل تغطية حاجات خزينة الولايات تحصيل الإيرادات وتقدم تسبيقات على الإيرادات الجبائية وفقا للأحكام المحددة في قانون المالية.

➤ ترفع الولاية الديون المستحقة على الولاية التي لم تتم تصفيتها أو الإذن بصرفها أو دفعها في أجل أربع (4) سنوات من بداية السنة المالية التي ترتبط بها أمام المحكمة المختصة إقليمياً لمعينة انقضاء الأجل الرباعي للديون المذكورة أعلاه.

• مراقبة الحسابات وتطهيرها

يمارس مجلس المحاسبة مراقبة الحساب الإداري للوالي وحساب تسيير المحاسب وتطهيرهما طبقاً للتشريع المعمول به.